

# السلطة الجزائرية تعمق عزلتها بسبب فشلها في التواصل مع الشعب

## تصريحات مستفزة للشارع تستحضر أجواء اندلاع الانتفاضة الشعبية



عمقت تصريحات، من هنا وهناك، غير مسؤولة لمسؤولين رسميين في الدولة الجزائرية من عزلة السلطات التي تكابد من أجل ترميم شعبيتها حيث أثار العديد من الوزراء والمسؤولين المحليين جدلا من خلال تصريحات جعلت من الشارع يستعيد أجواء الانتفاضة الشعبية التي اندلعت العام الماضي.

صابر بليدي

الجزائر - أبرزت الممارسة الميدانية لمسؤولين كبار في مؤسسات رسمية في الجزائر أزمة تواصل عميقة، تسببت في إثارة غضب وسط الشارع الجزائري، وشكلت حرجا كبيرا للسلطة التي تواصل جهودها من أجل استرضاء الرأي العام، الأمر الذي صار يشكل مدعاة لضرورة مراجعة الرجل الأول في الدولة للعديد من الأوراق، على غرار الاختيار السليم للكوادر السامية للوزراء والمحافظين. واضطر وزير الشباب والرياضة الجزائري سيد علي خالدي، إلى تقديم توضيحات اعتذر فيها عما بدر منه في تصريحه، ما أثار استياء واسعاً في الشارع الجزائري، بعدما ذكر في جمع دعائي للدستور الجديد، بأن "الدستور الجديد تضمن لأول مرة المرجعية التوفيقية للبلاد، ومن لم يعجبه الحال يغادر إلى وجهة أخرى".



سيد علي خالدي  
الدستور تضمن  
مرجعية توفيقية، ومن لم  
يعجبه يغادر البلاد

وذكر الوزير في توضيحه، "ما صرحت بأن الدستور الجديد تضمن لأول مرة المرجعية التوفيقية ومن لم يعجبه الحال يغادر البلاد، لم يكن قصدي ما تم فهمه أو تداوله على نطاق واسع على شبكات التواصل الاجتماعي، وإذا كان ضروريا رفع اللبس، فأذني أقدم اعتذاري قبل تقديم التوضيح".

وأثار تصريح الوزير موجة غضب عارسة لدى الجزائريين، خاصة لدى أولئك الذي يملكون موقفا معارضا للدستور المروج له، سواء بالنسبة إلى دعاة المقاطعة الكلية للاستفتاء أو اللذين يدعون إلى التصويت بـ"لا"، واعتبروا أن وزير الشباب والرياضة يمثل واجهة

لنظام سياسي لم يتغير، ويحمل في طياته سلوك الاستعلاء وإقصاء من يخالفونه الرأي. وكان رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، قد تدخل بدوره انتصارا لعلمة تعرضت لتصرف مشين من قبل والي (محافظ) وهران، الذي كان بصدد تلقي توضيحات من طرفها حول ظروف وأوضاع المؤسسة التعليمية، على هامش العوجة المدرسية، وهو الموقف من جراد امتنع إلى حد كبير موجة الاستياء لدى الجزائريين، والتي أخذت أبعادا جديدة بعدما نخلت نقابات ناشطة في القطاع على خط ما تعرضت له المعلمة من طرف والي.

وذكر رئيس الوزراء في تغريدة له على حسابه الرسمي في تويتر، "أرفض رفضاً قاطعاً إهانة المعلم، وهو يدافع عن مستقبل أبنائنا.. تحية شكر وتقدير للمعلمة السيدة سيديا مرابط من مدرسة بن زرجب بوههران، التي فضحت الممارسات القديمة.. سيتم تحديث أثاث المدارس القديمة على مستوى الوطن".

وكان والي (المحافظ) قد استنشاط غضبا من المعلمة، لما ذكرت له بأن "معلمي المدرسة هم من ينظفون ويعمسون المدرسة، وهم من يوفرون الوسائل الضرورية ويدفعون أجرة عاملة نظافة من ذوي الاحتياجات

الخاصة، وأن الطاولات المستعملة في المدرسة من العهد الاستعماري".

وبدل أن يتدخل المسؤول الأول في الولاية (المحافظة) لحل المشاكل التي يتخبط فيها الكادر البيداغوجي، وتمسك بلفظ "طاولات الاستعمار"، ورغم أنه عاينها بنفسه وكانت في وضع كارثي، فإنه انصرف وترك المعلمة تتكلم، الأمر الذي أثار غضبا واستياء لدى الرأي العام والعاملين في القطاع والنقابات.

وتعتبر حادثة وزير الشباب والرياضة ووالي وهران، عينتين من أزمة تواصل عميقة لدى العديد من المسؤولين الكبار في مؤسسات رسمية، حيث سبق للوزير المذكور أن أهان الحكومة برمتها لما صرح في مدينة تيزي وزو (عاصمة منطقة القبائل) بأنه "الوزير الوحيد الذي زار المنطقة"، في تلميح إلى خضبة زملائه في الحكومة من زيارتها بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تتميز بها.

وبات العديد من أمثال هؤلاء المسؤولين يشكلون عبئا قتيلا على سلطة الرئيس عبدالمجيد تبون، الباحث عن دعم شعبي لترميم الشعبية المخبوثة في الانتخابات الرئاسية التي أقرته رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي، كما قدموا ذريعة للمعارضين لانتقاد السلطة

### زلات لسان قد تربك برامج السلطة

والطعن في شرعية تولي المسؤولين من طرف هؤلاء. وتجاوز خطاب هؤلاء حدود زلات اللسان المسجلة بين الحين والآخر، خاصة لما يظهر تضارب بين معلومات وتصريحات وزراء ومسؤولين حكوميين، تصل إلى حد التكرار للطرف الآخر بسبب مواقفه السياسية، كما حدث مع الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم أبو الفضل بجعي، الذي هدد بـ"سيف الحجاج" لمن يعارض الدستور المنتظر.

وأبانت ردود الفعل المسجلة حول التصريحات المنزلة، عن قطيعة حقيقية بين الرأي العام وهؤلاء المسؤولين، الأمر الذي أعاد الأجواء التي سبقت انتفاضة الشارع في فبراير 2019، احتجاجا على خطاب التحدي والاستفزاز، من خلال رغبة هؤلاء الذين كانوا يبدون تمرير الولاية الرئاسية الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة بكل الوسائل.

ولا تزال ذاكرة الجزائريين تحتفظ للوزير السابق والأمين العام السابق للحركة الشعبية الجزائرية المسجون عمارة بن بونس، لما شتم "أبناء الذين لا يريدون انتخاب بوتفليقة" في ذلك الاستحقاق الذي كان مقررا في أبريل 2019 قبل أن يسقط تحت انتفاضة الشارع.

# معضلة التنمية في الولايات التونسية حاضرة في خطاب الحكومات لكن لا حلول لها

## هشام المشيشي: على الدولة تحمّل مسؤوليتها في تنمية الجهات

خالد هدي

تونس - دأب التونسيون على متابعة التوجهات الحكومية للاهتمام بالتنمية في الولايات (المحافظات) منذ ثورة 14 يناير إلى الآن، لكن دون أن تُفرز هذه التوجهات نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، دعا رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى الاهتمام بالتنمية الجهوية ومعالجة ملف الجهات الداخلية ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عنه. وأعلنت رئاسة الحكومة، الإثنين، أن المشيشي أذن خلال اجتماع الديوان بتخصيص عدد من الجلسات الوزارية لمعالجة ملف التنمية بالجهات الداخلية ومتابعة تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من قبل الحكومات السابقة.

ونقلت في بلاغ صادر عنها نشرته بصفتها على موقع فيسبوك عن المشيشي تشديده على ضرورة انطلاق الجلسات المذكورة بداية شهر نوفمبر القادم، وعلى أهمية تحمل الدولة مسؤوليتها المحورية في تنمية هذه الجهات والتحسن الفعلي لظروف عيش المواطنين داخلها وتأكيد على ضرورة

إشراك الأطراف الاجتماعية في هذا المجال. وأضافت رئاسة الحكومة أنه تقرر أيضا أن تهتم هذه الجلسات في مرحلة أولى بالأوضاع التنموية بكل من ولايات قفصة ومدنين (جنوب) وجندوبة (شمال) على أن تضبط لاحقا روزنامة خاصة بالولايات الأخرى، مبرزة أن المشيشي أكد على ضرورة التسريع في تفعيل القرارات المتخذة لفائدة ولاية قبلي (جنوب) خلال الجلسة التي أشرف عليها بتاريخ 25 سبتمبر الماضي والتي ضمت عددا من أعضاء مجلس نواب الشعب عن الجهة. وعلى الرغم من تفتين مراقبين لمحاولة رئيس الحكومة بما أنها خطوة نحو فتح ملف التنمية الذي ظل مقبورا في رفوف مكاتب الحكومات السابقة، إلا أن الكثير ربط تفعيل الملف الهام بتوفير جملة من المهومات والظروف الملائمة من مختلف الأطراف لإنجاحه.



خليفة بن سالم  
الاستثمار في الجهات  
مرتبط أساسا بالاستقرار  
السياسي والاجتماعي

وأضاف بن سالم في تصريح لـ"العرب" "لاشك أن المسألة التنموية في الجهات مسؤولية صعبة للحكومة الحالية والحكومات السابقة، على أن غياب ضمانات للاستثمار المربح للمستثمرين أعاق تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي، لأن الاستثمار لا يمكن أن يتحقق بالنوايا الحسنة فقط وإنما بتوفير مناخات فعلية وأساسا البنية التحتية الجاهزة لاستيعابها".

ويكتسي ملف التنمية الجهوية في تونس أهمية بالغة، لكنه ظل مجرد خطاب تردده الطبقة السياسية وفي

# تناغم أميركي - تركي حول بقاء السراج يُثير التساؤلات

## السفير الأميركي لدى ليبيا يدعو رئيس حكومة الوفاق إلى عدم الاستقالة

الجمعي قاسمي

ليبيا التي تحكمها تفاهات مع تركيا. ويؤكد مراقبون أن تفاهم الولايات المتحدة مع الجانب التركي بخصوص ليبيا لا جدال حوله، وهو أمر ثابت، لكن ذلك لم يمنع من انقسام الآراء حول دوافع وخفايا دعوة السفير الأميركي إلى بقاء السراج في منصبه في هذا التوقيت بالذات الذي يتسم بتغير واضح في موازين الحسابات السياسية على وقع تصاعد احتمالات نجاح التسوية في ليبيا.

وفي هذا السياق يرى البعض في هذه الدعوة رغبة أميركية في تسهيل العملية السياسية عبر تصادي الفراغ الحكومي الذي قد يعيق فراغ في السلطة من سيخلف السراج، بينما رأى فيها بعض الأخر خطوة لإرضاء تركيا، حتى لا تُفسد العملية السياسية.

ويشاطر الرأي الأول، النائب البرلماني إبراهيم الدرسي، الذي قال في اتصال هاتفى مع "العرب" من مدينة بنغازي بشرق ليبيا، إن "ما ورد على لسان السفير الأميركي لدى ليبيا، يعكس تخوفا من فترة فراغ في السلطة التنفيذية إذا ما أوفى السراج بتعهداته، واستقال من منصبه في التاريخ الذي حدده سابقا".



إبراهيم الدرسي  
أميركا تخوف من  
فترة فراغ في السلطة  
التنفيذية

صلاح البكوش  
وقت السراج اتقى  
رقم محاولاته إبقائه  
في منصبه

ولفت إلى أن "هذا التخوف يتمحور بالأساس حول خطر انقراض عقد المجلس الرئاسي، بما يعكس سلبا على تماسك القوات العسكرية ووزارة الداخلية، وبالتالي بروز انفلاتات وفوضى قد يستغلها أعداء السلام بما يربك المسار السياسي الليبي، ويحول دون التوصل إلى تسوية تُفرز أجساما سياسية جديدة لإدارة المرحلة القادمة في ليبيا".

ومن جهته، رأى مستشار المجلس الأعلى للدولة الليبي السابق، صلاح البكوش أن "معظم القوى المحلية والإقليمية والدولية تتفق على أنه من المفيد أن يبقى السراج في منصبه إلى أن يتم تشكيل سلطة تنفيذية جديدة".

ولكنه استدرك قائلًا في اتصال هاتفى مع "العرب" من العاصمة طرابلس، إن "الجميع يتفق أيضا على أن وقت السراج انتهى ولم يعد له ما يقدمه"، ومع ذلك، فإن "ما يجري الآن هو محاولة لإبعاد أي تعقيدات إضافية للمشهد، ومن ذلك الخلاف بين أعضاء المجلس الرئاسي حول من يخلفه".

وبين هذا الرأي وذاك، يتضح جليا أن الولايات المتحدة دخلت بقوة على خط الملف الليبي، عبر فتح مسارات إضافية في مسعى لإحداث اختراقات سياسية قد تُساعد في دفع ملتقى الحوار السياسي الليبي - الليبي المباشر الذي ستستضيفه تونس خلال الأسبوع الأول من الشهر القادم، نحو بلورة حل مقبول من الجميع.



هل تبقى واشنطن وأقرة على السراج في المشهد

تونس - يُعبر الاهتمام الأميركي المتزايد بتطورات الملف الليبي في هذه المرحلة ردود فعل تباينت حول سياقاته وإبعاده، لاسيما في أعقاب دعوة السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، إلى بقاء رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، في منصبه لفترة أطول، وهو الذي سبق له أن تعهد بالاستقالة في نهاية الشهر الجاري.

والتقت هذه الدعوة المثيرة للتساؤل، بتوقيتها الذي تزامن مع تزايد التحركات السياسية الإقليمية والدولية لتوفير دعائم الحل السياسي المرتقب في ليبيا، بسلسلة من التقديرات التي لا تخرج عن دائرة الحرص على عدم حصول فراغ في السلطة يسبق توصل فراق الصراخ إلى التسوية المنشودة التي يُفترض أن تفرز قيادة جديدة على قاعدة التفاهات التي انتهت إليها منصات الحوار السابقة.

وقال ريتشارد نورلاند في بيان له "أريد أن أثنى على إعلان فايز السراج نيته التنحي، لذلك أتمنى أن يبقى في منصب رئيس الوزراء لفترة أطول قليلا على الأقل حتى يصبح انتقال السلطة هذا ممكنا" على حد قوله.

وشدد في بيانه على أن بلاده "لا تدعم أي طرف في الصراع الليبي، والتحدي الآن هو مساعدة جميع الليبيين شرقا وغربا وجنوبا على تهيئة الظروف لاستعادة سيادتهم وتمهيد الطريق لرحيل جميع القوات الأجنبية المقاتلة".

وفي منتصف شهر سبتمبر الماضي، أعلن السراج استعداده لتسليم مهامه إلى السلطة التنفيذية القادمة في نهاية شهر أكتوبر الجاري، وذلك بعد أن نتخت لجنة الحوار الليبي من عملها.

وقال السراج في كلمة بثتها قناة ليبيا الرسمية، بعد إجراؤ الحوار الذي جرى في بلدة "يوزينقة" المغربية بين وفدين من المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الذي يتخذ من طبرق (شرقي ليبيا) مقرا له، تقدما باتجاه الاتفاق على إعادة تشكيل المجلس الرئاسي "أعلن للجميع رغبتى الصادقة في تسليم مهامى في موعد أقصاه آخر شهر أكتوبر".

وأعطى عزم السراج الاستقالة من منصبه في حينه دفعا جديدا لأجواء التفاؤل الحذر التي تكثفت بتزايد التحركات السياسية التي تصب في مريح إيجاد الأطر الرافدة لإنجاح التفاهات السياسية عبر توفير الآليات القادرة على ترجمتها على أرض الواقع، غير أن تحرك تركيا باتجاه الضغط على السراج للتراجع عن تعهده بالاستقالة، أربك الوضع من جديد.

وبدا هذا الضغط واضحا من خلال تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي أعرب في تصريح له، عن استياء بلاده من قرار السراج الاستقالة من منصبه، حيث نقلت وكالة رويترز عنه قوله إن تركيا "منزعجة من أنباء عن رغبة رئيس الوزراء الليبي في الاستقالة بحلول نهاية أكتوبر".

ووسط هذه الأجواء، رأى مراقبون أن عودة السفير الأميركي إلى هذه المسألة يعكس تناغما مع الموقف التركي، في توقيت يبدو مقصودا بحد ذاته، خاصة مع التدايعات التي ترسمها مثل هذه الدعوة، لاسيما حين تكون محددة بغايات ليست بعيدة عن الأجدات الأميركية في

مقدمتها الحكومات المتعاقبة على امتداد 10 سنوات، ويرى مراقبون أن المنوال التنموي مسالة لا يمكن حلها إلا بخيارات استراتيجية يقع تحديدها والاتفاق عليها مسبقا.

وأفاد حسين الديماسي، الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق، "أن معوقات تنفيذ برامج التنمية تخص مختلف أنحاء البلاد، وتعود بالأساس إلى تدي فرص الاستثمار".

وأضاف الديماسي في تصريح لـ"العرب" أن "غياب الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي خصوصا في الخمس سنوات الأخيرة حالاً دون التفكير في استراتيجية تنمية جهوية، فضلا عن تغيير الحكومات وعدم وجود رؤية وتصورات واضحة للعمل".

وتعاقبت على تونس 9 حكومات منذ 14 يناير 2011 جعلها تنتمي إلى أحزاب سياسية باستثناء مهدي جمعة والحبيب الصيد وهشام المشيشي.

ويامل التونسيون في أن تنجح حكومة الكفاءات الوطنية التي شكلها المشيشي في ما فشلت فيه حكومات سابقة حادت بها الحسابات الحزبية والسياسية عن دورها الأساسي.